

Distr.
LIMITED

A/C.1/54/L.27
22 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الأولى
البند ٦٤ من جدول الأعمال

تحفيض الميزانيات العسكرية

الأرجنتين، إسبانيا، استراليا، إسرائيل، إيكوادور، ألمانيا،
أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل،
البرتغال، بلجيكا، بليغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا،
الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا،
السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا،
كوزستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا،
مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا،
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك
شفافية النفقات العسكرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧٢/٥٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن المعلومات الموضوعية عن
المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الذي أدخل نظام
الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وقراراتها ٦٢/٤٨ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٢، و ٦٦/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٣٨/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
و ٣٢/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ التي طلبت فيها إلى جميع الدول الأعضاء الاشتراك في ذلك
النظام، وقرارها ٥٤/٤٧ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أيدت فيه المبادئ التوجيهية
والوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ودعت فيه الدول الأعضاء إلى تزويد
الأمين العام بالمعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذها،

وإذ تلاحظ أنه منذ ذلك الحين قدم عدد من الدول الأعضاء التي تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة تقارير وطنية عن النفقات العسكرية وعن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية.

وإذ ترحب بـ تقرير الأمين العام^(١) عن سبل ووسائل تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بما في ذلك بوجه خاص، كيفية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية.

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام لموافاته الدول الأعضاء بالتقارير التي تتناول النفقات العسكرية المبلغة من الدول في شكل موحد وبالتالي تتناول المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية.

وإذ ترحب بـ قرار العديد من الدول الأعضاء تبادل المعلومات عن ميزانياتها العسكرية ونشرها سنويًا، وتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، حسب الاقتضاء،

وإذ تلاحظ أيضًا الجهود التي تبذلها منظمات إقليمية عديدة لتعزيز شفافية النفقات العسكرية بما في ذلك التبادل السنوي الموحد للمعلومات ذات الصلة فيما بين الدول الأعضاء فيها،

وإذ تعيد تأكيدها الراسخ بأن تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة التوتر الدولي ويسهم في بناء الثقة فيما بين الدول وفي عقد اتفاقات محددة لنزع السلاح،

واقتناعاً منها بأن التحسن في العلاقات الدولية يشكل أساساً سليماً لزيادة تعزيز الوضوح والشفافية في جميع المسائل العسكرية،

وإذ تشير إلى أن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية قد أوصت بالاستمرار في دراسة مجالات معينة، مثل تحسين نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية،

١ - توصي جميع الدول الأعضاء بـ تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، على أن تراعي مراعاة تامة الأحوال السياسية والعسكرية والأحوال الأخرى المحددة السائدة في كل منطقة، على أساس مبادرات دول المنطقة المعنية وبموافقتها:

- ٢ - ترحب باستئناف الأمين العام المشاورات مع الهيئات الدولية ذات الصلة من أجل التحقق من متطلبات تعديل الأداة الحالية لتشجيع المشاركة فيها على نحو أوسع نطاقاً:

- ٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لتزويد الدول الأعضاء بتقرير^(١) للدول الأعضاء عن نتائج تلك المشاورات، وكذلك اعتزامه تنظيم عقد ندوات وحلقات دراسية تدريبية في فترة السنين القادمتين، وتلاحظ اعتزامه، في جملة أمور، تشجيع المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسلم ونزع السلاح في أفريقيا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تقديم المساعدة للدول الأعضاء في مناطقها لتعزيز معرفتها بنظام الإبلاغ الموحد:

- ٤ - تهيب بجميع الدول الأعضاء موافاة الأمين العام، بحلول ٢٠ نيسان/أبريل من كل سنة، بتقارير عن نفقاتها العسكرية عن آخر سنة مالية تتوافق عنها بيانات، ويفضل أن تستخدم قدر الإمكان، أداة الإبلاغ الموصى بها في قرارها ١٤٢/٣٥ باء، أو أي شكل آخر، حسب الاقتضاء، يُسْتَحْدَثُ فيما يتعلق بإبلاغ المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى على نحو مماثل بشأن النفقات العسكرية:

- ٥ - تشجع الهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على تعزيز شفافية النفقات العسكرية، وتعزيز التكامل بين نظم الإبلاغ، مع مراعاة السمات الخاصة لكل منطقة، والنظر في إمكانية تبادل المعلومات مع الأمم المتحدة:

- ٦ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) مواصلة ممارسة إرسال مذكرة شفوية سنوية إلى الدول الأعضاء يطلب فيها تقديم بيانات إلى نظام الإبلاغ، مشفوعة بشكل الإبلاغ والتعليمات ذات الصلة، والقيام في الوقت المناسب بنشر الموعد اللازم لإحالة بيانات النفقات العسكرية، في الوسائل المناسبة التابعة للأمم المتحدة:

(ب) تشجيع عقد ندوات وحلقات تدريبية دولية وإقليمية لشرح الغرض من نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وإصدار التعليمات التقنية المناسبة:

(ج) تعميم التقارير المتعلقة بالنفقات العسكرية سنوياً، بصيغتها الواردة من الدول الأعضاء:

- ٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الهيئات الدولية ذات الصلة، في حدود الموارد القائمة، من أجل التتحقق من متطلبات تعديل الأداة الحالية لتشجيع المشاركة فيها على نحو أوسع نطاقاً، مع إيلاء الاهتمام لدراسة إمكانيات تعزيز التكامل بين نظم الإبلاغ الدولية والإقليمية، وتبادل المعلومات ذات الصلة مع تلك الهيئات:

٨ - طلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، استناداً إلى نتيجة تلك المشاورات وأخذًا في الاعتبار آراء الدول الأعضاء، توصيات بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مضمون وهيكل نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، بغية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة فيه، وأن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

٩ - تهيب بجميع الدول الأعضاء أن توافق الأمين العام، قبل تداول الجمعية العامة في هذا الشأن في دورتها السادسة والخمسين، بآرائها بشأن ما يتضمنه تقريره^(١) من تحليل وتوصيات وأي اقتراحات أخرى لتعزيز وتوسيع نطاق المشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، بما في ذلك التغييرات اللازم إدخالها على مضمون ذلك النظام وهيكله؛

١٠ - تقدر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية".

— — — — —